

فصل الصيف الإسرائيلي الذي كان والفصول التي قد تأتي...

ونجح هؤلاء الطلبة، الذين ينتمون بأغليبيتهم إلى الطبقة الوسطى القديمة (وهذا يعني في الواقع الاجتماعي الإسرائيلي أن أغليبيتهم الساحقة من أصول يهودية أشكنازية)، في تسخير مهاراتهم وعلاقاتهم مع الإعلام والجماهير لكسب اهتمام جماهيري كبير، الأمر الذي تطور إلى موجة احتجاجات شاملة ومتنوعة، تجاوزت جميع التحضيرات الأولية.

لا شك في أن صورة الشبان اللطيفين أبناء الجيل الثاني والثالث للطبقة الوسطى الميسورة، الذين يضطرون إلى العيش في خيام الصيف بسبب أجور السكن المرتفعة، أثارت تماهياً واسعاً وعميقاً في قلب الاجماع الإسرائيلي - ذلك الاجماع الذي تمليه النخب الثقافية الاشكنازية العلمانية. كما ساهم التبصر التكتيكي لبعض الشخصيات التي تُوِّجت «كقيادة الاحتجاج»، والتي امتنعت عن أية مقولة سياسية باستثناء الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي، في ضمان التغطية الواسعة

خرج مئات آلاف الإسرائيليين في الصيف الماضي (٢٠١١) إلى الشوارع ضمن الاحتجاجات الاجتماعية غير المسبوقه. وتحت الشعار المشترك «الشعب يريد عدالة اجتماعية» وضعوا على الأجندة الإسرائيلية سلسلة طويلة من القضايا التي كانت خلال عقود عديدة خارج النقاش العام: أسعار المساكن المستمرة في الارتفاع، غلاء المعيشة والاستهلاك اليومي، عجز السلطات عن معالجة احتياجات المواطنين، الانتهاك المتواصل للحقوق الاجتماعية، تنصل الدولة وأجهزتها من المسؤولية الاجتماعية، والتحالف الوثيق بين السلطة السياسية وكبار أصحاب رؤوس الأموال وما يرافقه من فساد وغيره.

وقد اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية على أثر إقامة خيمة للطلاب الجامعيين احتجاجاً على رفع أجور الشقق المستأجرة في مركز تل أبيب.

* مؤرخ وناشط في حركة «ترابط».

وفي حين وضع نموذج الاحتجاجات الأسبانية نموذجاً راديكالياً «غريباً» أمام الشبان الإسرائيليين، فإن الانتفاضات الديمقراطية لـ «الربيع العربي» وضعت أمامهم تحدياً مفاجئاً. فرغم محاولات التهريب التي قام بها محللو قنوات التلفزة الإسرائيلية والناطقون باسم المؤسسة الصهيونية من خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة، إلا أن بعض الشبان الإسرائيليين نظروا إلى الشباب العربي كمبادرين شجعان وأبطال يجب أن يحتذى بهم. فشعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية» هو صدى لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»

الصهيوني وبين دولته. وبحسب هذا العقد، على المواطن أن «يخدم الدولة» وبالمقابل توفر له الدولة ظروف انطلاق معقولة، وتعاملاً منصفاً كمواطن من الدرجة الأولى، وفرصة للحصول على التعليم وعلى عمل يعيله ويمكنه من «الاستقرار في الحياة»، وأن يستنسخ بطريقة ما مكانة والديه، بل وإمكانية الاغتناء.

عملت السياسة النيو- ليبرالية التي تنتهجها إسرائيل بتسارع منذ ثلاثة عقود على الانتقاص من آليات توزيع الثروة والمساواة الحقيقية في الفرص، إلى أن وصلت الدولة من خلال تراجعها أمام قوى السوق إلى خرق العقد غير المكتوب بينها وبين «خيرة أبنائها». ولهذا حظيت

في الإعلام ورفع المعنويات، وفي كسب تأييد الرأي العام، خلال الأسابيع الأولى. وكان تعبير «ملح الأرض» هو الأكثر وضوحاً للتعبير عن الشرعية الإعلامية وال جماهيرية التي حظيت بها الاحتجاجات، وهو التعبير الذي يؤهل هؤلاء الشبان لطرح مطالبهم باسم الجيل الثاني والثالث للصهيونيين اليهود الأشكناز الذين يخدمون في الجيش، يدفعون الضرائب ويمارسون أسلوب حياة انسياقياً، وبعبارة أخرى وفق المصطلحات الصهيونية «دفعوا قسطهم للدولة». وحقهم في الاحتجاج، بناء على التوجه الصهيوني التوافقي، لا ينبع من حقوق ديمقراطية أو اجتماعية كونية، بل من العقد القائم بين المواطن اليهودي

شعار مستوحى من الثورة المصرية: روتشيلد ميدان التحرير.



فمنذ المهرجان الاحتجاجي الأول، عمل الائتلاف السياسي لحركة الاحتجاج على تقليص التمثيل الشعبي للشرقيين على المنصات إلى الحد الأدنى؛ بل أسوأ من ذلك، حيث حاول هذا الائتلاف إملاء سيرورة الاحتجاجات دون التفاوض مع القيادات الشعبية الناشئة بين الخيام. كما انعكست السيطرة والوصاية في السيطرة على الموارد التي تم التبرع بها للخيام، وخاصة المواد الغذائية التي كانت ناقصة بشكل حاد في الخيام الشعبية في بعض الأوقات.

عبر في الأساس عن الطبقة الوسطى الأشكنازية الشابة، فقد المبادرون السيطرة عليه لصالح قيادات برزت خلال الاجتماعات الديمقراطية اليومية، والتي طورت شكلاً من أشكال الديمقراطية التشاركية، في محاولة للتعليم من نموذج اجتماعات الساحات الأسبانية. وفي حين وضع نموذج الاحتجاجات الأسبانية نموذجاً راديكالياً «غريباً» أمام الشبان الإسرائيليين، فإن الانتفاضات الديمقراطية لـ «الربيع العربي» وضعت أمامهم تحدياً مفاجئاً. فرغم محاولات الترهيب التي قام بها محللو قنوات التلفزة الإسرائيلية والناطقون باسم المؤسسة الصهيونية من خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة، إلا أن بعض الشبان الإسرائيليين نظروا إلى الشباب العربي كمبادرين شجعان وأبطال يجب أن يحتذى بهم. فشعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية» هو صدى لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وصدى لمطلب مدني شعبي، صدى لذات شعب بمفهومه الاجتماعي الديمقراطي، وليس بمفهومه الإثني القومي الذي أرسته الصهيونية خلال عدة أجيال. على الرغم من ذلك، فإن مطلب «الشعب» الإسرائيلي لم يكن مطلب «شعب» يريد إسقاط النظام. فهذا «الشعب» لم يتجرأ على التفكير بمفاهيم ثورية، وأكتفى بمطالب من نظام يعترفون بشرعيته.

حاول اتحاد الطلاب الجامعيين وحركة «درور إسرائيل»، في العديد من المناطق، السيطرة على الخيام بواسطة توفير المعدات وتوظيف ناشطين من قبلهم، لكن بنجاح جزئي فقط. أقيمت في المدن غير المتجانسة طبقياً عدة مواقع خيام عكست احتجاجات طبقات اجتماعية دنيا، وخاصة من قبل أسر فقيرة مع أولادها، تواجه مشاكل سكن صعبة لم تُجد لها حلاً في إطار نظام الإسكان الشعبي الذي قلصته الدولة خلال عدة عقود؛ وبجانب خيام احتجاج الطبقة الوسطى وهيمنة الطلاب الجامعيين، بدأت تظهر خيام شعبية منفصلة في

احتجاجات شبيبة الطبقة الوسطى بتأييد واسع وجارف في مرحلتها الأولى.

صحيح أيضاً أن الطبقة لأشكنازية الوسطى من مدن المركز الإسرائيلي (أو كما بدأ البعض يسميها بـ «القبيلة الإسرائيلية البيضاء») كانت الشريحة الأكثر بروزاً وكماً في الاحتجاجات. وصحيح أن هذا القطاع قام عبر رسائله، وسلوكياته، وأجندته، بتكرار أنماط تعكس مكانته الاجتماعية اليومية. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الشريحة غير متجانسة أيديولوجياً وسياسياً، وجزء من هذه الشريحة يعاني منذ ثلاثة عقود من أزمة هوية، بسبب إبعاده عن رأس الهرم السياسي والاجتماعي. ويظهر التنوع الاجتماعي للمجموعة التي قادت الاحتجاجات خلال عدة أسابيع من خلال تركيبها، حيث ضمت المجموعة كلا من: مجموعة الطلاب الجامعيين الذين أقاموا خيمة الاحتجاج الأولى (وبعضهم من ذوي الميول اليسارية بمستويات مختلفة سياسياً)، اتحاد الطلاب الجامعيين الذي تنتمي غالبية قياداته إلى حزب العمل والتنظيمات القريبة منه، حركة «درور إسرائيل» الصهيونية الاشتراكية، وناشطون ينتمون إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي - فرع تل أبيب. ولقد ساعد القرار التكتيكي بالامتناع عن مقولات سياسية تتعدى القضايا الاجتماعية الاقتصادية للاحتجاجات، على تماسك هذا الائتلاف خلال أسابيع الاحتجاج، وحال دون خروج المشاحنات والتوترات السياسية بين مركباته على الملأ. كما نجح أعضاء الائتلاف في تنظيم مهرجانات ضخمة والسيطرة على الحملة الإعلامية لحركة الاحتجاج.

على الرغم من ذلك، فشل أعضاء الائتلاف في محاولاتهم للسيطرة على سيرورة إقامة وإدارة الخيام التي انتشرت في أرجاء البلاد. وحتى في موقع الخيام المركزي في جادة روتشيلد في تل أبيب، الموقع الذي

كانت مشاريع «المسكن في متناول الجميع»، في الماضي وفي بعض الحالات في الوقت الراهن، تشكل أداة بيد الحكومة، أو الحكم المحلي، أداة لتوطين مجموعات سكانية مُفضلة داخل الخط الأخضر لتغيير الميزان الديمغرافي. هكذا تم إنشاء مشاريع سكنية لتشجيع انتقال السكان اليهود المتدينين إلى البلدات المختلطة، بهدف التضييق على السكان الفلسطينيين الأصليين. وعلى غرار ذلك تم استغلال التخفيضات والمعونات الحكومية لسكنى الطلاب الجامعيين و«الفئات السكانية القوية» في الأحياء الفقيرة كأداة عنصرية «لتطوير الحي»، وبواسطة دفع جزء من الفقراء خارجاً وإلى أحياء أشد فقراً، وبخاصة من اليهود الشرقيين، الأثيوبيين،

مع بقية شرائح المجتمع، ما دفع القيادات الشعبية إلى تنظيم أنفسهم والبحث عن طرق لإسماع أصواتهم من خلال ضجيج الاحتجاجات، التي عبرت بشكل جزئي فقط عن احتياجاتهم ومطالبهم. برزت الاختلافات بين أولويات الطبقات المختلفة بشكل واضح من خلال مسألة المسكن. ففي حين تركز الطلاب الجامعيون بمطالبهم، فإن الشريحة الأكبر سناً، وبضمنهم أكاديميون من الأجيال ٢٥-٣٥ عاماً، طرحوا مطلب «مساكن في متناول الجميع»، ما يعني دعوة للتدخل الحكومي أو البلدي في السوق العقارية، بحيث يؤدي التدخل إلى تخفيض جدي للأسعار، الأمر الذي سيتيح للطبقات الوسطى

القدس، وفي حي «هتكفا» في تل أبيب، وفي بئر السبع. كما ظهرت في بعض البلدات الشعبية خيام لمعدومي المسكن، مثل: بات يام، حيًا «جيسي كوهن» و«كريات شرت» في حولون، حي «دوره» في נתانيا، حي «كريات اليعازر» في حيفا، خيام شباب أثيوبيين في اللد، وكذلك خيمة عربية يهودية مشتركة لمعدومي المسكن والمهددين بالإخلاء في مدينة يافا. كما ظهرت خيام مختلفة اختلط بها أبناء وبنات الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا، مثل: كريات شمونة، نهاريا، أسدود، كفار سابا، هرتسليا، يروحام، أوفاكيم، مفسيرت تسيون، الخضيرة وغيرها. كما ظهر هذا المزيج الطبقي المتعدد في حيفا، وفي ريشون لتسيون وفي رحوفوت.

بدأت مع تزايد انتشار الخيام في أرجاء البلاد، وخاصة في الأطراف تظهر صعوبة القيادات الشابة من الطبقة الوسطى الأشكنازية في التحدث مع أبناء الطبقات الشعبية ومنحهم مكاناً في واجهة الاحتجاجات. فمنذ المهرجان الاحتجاجي الأول، عمل الائتلاف السياسي لحركة الاحتجاج على تقليص التمثيل الشعبي للشرقيين على المنصات إلى الحد الأدنى؛ بل أسوأ من ذلك، حيث حاول هذا الائتلاف إملاء سيرورة الاحتجاجات دون التفاوض مع القيادات الشعبية الناشئة بين الخيام.

كما انعكست السيطرة والوصاية في السيطرة على الموارد التي تم التبرع بها للخيام، وخاصة المواد الغذائية التي كانت ناقصة بشكل حاد في الخيام الشعبية في بعض الأوقات. لكن الأشد سوءاً كان غطسة القيادات الشابة للطبقة الوسطى وعدم الإكتراث في تعاملهم مع نزلاء الخيام الشعبية؛ حيث تجلت بما لا يحصى الأحداث التي عبرت عن عنصرية وغطية وجهل أبناء وبنات الطبقة الوسطى المتعلّمة في تعاملهم

شعارات الطبقة غير الوسطى: لا نقود لشراء الفلافل.

تحت ظروف العزلة والهيمنة الأيديولوجية المؤسسية، حاولنا ربط الاحتجاجات الحالية مع تقاليد التمرد الاجتماعي الإسرائيلي الذي قادته حركة "الضوء السود" وتمرده وادي الصليب، وربطه مع تقاليد النضال المدني الاجتماعي اليهودي العربي في إسرائيل. قمنا بدعم قيادات الخيام الشعبية عندما قرروا مواجهة نهج الوصاية والإقصاء ليسار الأشكنازي الذي قاد خيام الطبقة الوسطى. على الرغم من الإدعاء بأن احتجاجات الخيام من الصيف الماضي هي احتجاجات الشبان الأشكناز المثقفين،

إلا أن مطلب «المسكن في متناول الجميع» لم يعد ذا صلة بالنسبة للطبقات الأشد فقراً. فلقد خرج المواطنون إلى الخيام الشعبية الفقيرة، لأنه ومنذ عدة عقود توقفت الدولة، وشركات الإسكان التابعة لها، من بناء المساكن الشعبية، بل وباعت المساكن التي تملكها في سوق العقارات. وبينما ارتفع عدد السكان الفقراء الذين يحتاجون لمساكن مدعومة حكومياً، تراجع عدد المساكن الشعبية. سكان الخيام الشعبية، وعلى نقيض سكان خيام الطبقة الوسطى، كانوا من الأسر الكبيرة والأطفال الصغار، ومعظمهم من أصول شرقية، العديد من النساء الميعلات الوحيدات وأطفالهن، وغيرهم ممن تشكّل الحاجة إلى مسكن مركباً واحداً فقط من مجمل مشاكلهم. هؤلاء كانوا من العمال الكادحين، بعضهم من المعوقين وأصحاب الأمراض المزمنة، وبعضهم سجناء سابقون، وبعضهم من المدمنين سابقاً أو من المدمنين على الكحول معدومي المسكن. تحولت هذا الخيام سريعاً إلى مركز يؤمه آلاف الأشخاص الذين لم تعد الخدمات الاجتماعية توفر لهم حتى الحد الأدنى من الحلول. فالحياة اليومية في هذه الخيام كانت بعيدة كلياً عن كرفال خيام الشبان من الطبقة الوسطى. كانت حياة من الصراع اليومي العاصف، مليئة بالصراعات، حياة لضحايا المؤسسة الإسرائيلية العنصرية الداروينية، الذين يعانون الندوب بسبب صراع البقاء، والذين عودوا على توجيه غضبهم إلى بعضهم البعض. في هذا الخيام دارت صراعات داخلية لا حصر لها، والعديد من الاعتداءات وأعمال العنف. فقط العمل الجماعي والاحتجاج ضد المؤسسة نجحاً، في بعض الحالات، في تهدئة الخواطر وتوجيه الغضب نحو النضال من أجل التغيير الاجتماعي.

كانت غالبية المشاركين في الخيام الشعبية، من عائلات وأفراد، من مصوتي الليكود والأحزاب الدينية اليمينية المختلفة، أو من المواطنين

إمكانية الحصول على مسكن خاص دون الاضطرار إلى قروض الإسكان الخائفة، ودون الاضطرار للعيش في الضواحي الجغرافية بعيداً عن مكان العمل، أو الانتقال إلى المستوطنات في الضفة الغربية، حيث المساكن الوحيدة المدعومة حكومياً.

كانت مشاريع «المسكن في متناول الجميع»، في الماضي وفي بعض الحالات في الوقت الراهن، تشكل أداة بيد الحكومة، أو الحكم المحلي، أداة لتوطين مجموعات سكانية مُفضلة داخل الخط الأخضر لتغيير الميزان الديمغرافي. هكذا تم إنشاء مشاريع سكنية لتشجيع انتقال السكان اليهود المتدينين إلى البلدات المختلطة، بهدف التضييق على السكان الفلسطينيين الأصليين. وعلى غرار ذلك تم استغلال التخفيضات والمعونات الحكومية لسكنى الطلاب الجامعيين و«الفئات السكانية القوية» في الأحياء الفقيرة كأداة عنصرية «لتطوير الحي»، وبواسطة دفع جزء من الفقراء خارجاً وإلى أحياء أشد فقراً، وبخاصة من اليهود الشرقيين، الأثيوبيين، القفقازيين أو العرب. هذا التوجه هو جزء من المنطق الكولونيالي الداخلي الراسخ عميقاً في الفكر الصهيوني. وهاهي الطبقة الوسطى، وخاصة من المثقفين والأشكناز، تطالب الآن بتوفير مشاريع «المسكن في متناول الجميع» بشروط أفضل. وهو الأمر الذي استعصبت الحكومة اليمينية توفيره بشكل لا يخل بمبادئ النيو-ليبرالية والسوق الحرة، وبشكل لا ينتهك مصالح كبار أصحاب رؤوس الأموال، الذين يدعمون كبار السياسيين. هذا التناقض بين القطاع الاجتماعي المركزي، الذي اعتاد في الأجيال السابقة الاستفادة من امتيازات الدولة الصهيونية، وبين الاقتصاد الرأسمالي النيو-ليبرالي، هو التناقض الذي لم يحل حتى الآن داخل المجتمع الإسرائيلي، والذي يهدد بالمزيد من الزعزعات الاجتماعية السياسية في قلب المجتمع الإسرائيلي.



الذين لم يشاركوا في الانتخابات خلال عدة دورات. مع العلم أن العديد منهم لم يتمكنوا من البقاء في الخيام لأكثر من أسبوع أو أسبوعين بسبب الأطفال. ومن خلال تأكيدهم التدريجي في نضالهم من أجل الحقوق الاجتماعية التي سلبت منهم، بدأ العديد منهم يستأنف على النظام السياسي والاجتماعي القائم. لا يعني هذا أنهم غيروا مواقفهم، أو تحرروا من الجهاز الصهيوني في البحث عن عدو من غير اليهود لإتهامه بضائقهم. مع ذلك ثمة أهمية للإشارة إلى فشل محاولات نشطاء اليمين المتطرف في توجيه غضب معدومي المسكن ضد اللاجئين من السودان وأريتريا، وفشل محاولاتهم منع التعاون بين خيام حي هتكفا في جنوب تل أبيب والخيمة العربية اليهودية في يافا. لقد قمنا نحن نشطاء ونشيطات حركة "ترابط"، بالتعاون مع بعض الناشطين الاجتماعيين اليساريين، بتركيز نشاطنا في الخيام الشعبية، حيث اجتمعت "الساحة الخلفية" للمجتمع الإسرائيلي. خيارنا كان على عكس خيار اليسار الصهيوني وشركائه اللاصهيونيين من اليسار (مثل نشطاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي من اليهود). فالتغيير الجذري الحقيقي، برأينا، يمكن أن ينمو فقط من خلال النضالات الشعبية التي تشارك فيها المجموعات السكانية المضطهدة وتصلق وعيها، والتي تشكل عادة القوة الاحتياطية لتحريضات اليمين العنصري.

لقد شاهدنا خلال شهر الاحتجاجات تطوّر قيادات شعبية جديدة، محلية ومحدودة، لكنها تنمو وتزداد. وقمنا بمرافقة ودعم القيادات (من الرجال والنساء) الجديدة من اليهود الشرقيين، والتي بدأت تعمل بنزاهة وصرامة من أجل مصالحها ومن أجل مجموعاتنا، نافضة عنها وصاية السياسيين الفاسدين، ومقاولي الأصوات والسماصرة، الذين لم يعد بإمكانهم توفير الحماية للمواطنين من وحشية أصحاب الأموال

والسوق الحرة. كما رافقناهم ودعمناهم عندما تجرأوا على تخطي الحدود ومدّ يد التعاون مع ناشطي خيام معدومي السكن ومن النشطاء الاجتماعيين العرب. ساعدناهم في توسيع دائرة اللقاءات مع ناشطين من أجل حقوق المسكن، ومع قيادات من خيام مختلفة، بهدف تنجيع النضال والتركيز على المطالب الصحيحة. تحت ظروف العزلة والهيمنة الأيديولوجية المؤسسية، حاولنا ربط الاحتجاجات الحالية مع تقاليد التمرد الاجتماعي الإسرائيلي الذي قادته حركة "الفهود السود" ومتمرّدو وادي الصليب، وربطه مع تقاليد النضال المدني الاجتماعي اليهودي العربي في إسرائيل. قمنا بدعم قيادات الخيام الشعبية عندما قرروا مواجهة نهج الوصاية والإقصاء لليسار الأشكنازي الذي قاد خيام الطبقة الوسطى. على الرغم من الإدعاء بأن احتجاجات الخيام من الصيف الماضي هي احتجاجات الشبان الأشكناز المثقفين، نجحنا في طرح مطلب "المساكن الشعبية" الذي لم يكن معروفاً في بداية الاحتجاجات، بحيث ما زال صدها يتردد في وسائل الاعلام المركزية، وتم التوصل إلى إتفاق واسع حوله. فحتى الآن ما زال النضال مستمراً ضد محاولات إخلاء بعض المواطنين من مساكنهم (في إطار المساكن الشعبية) في العديد من الأحياء، وما زلنا نشارك في هذه النضالات سوية مع مئات الناشطين والناشطات.

كانت الخيام الشعبية جزءاً واحداً فقط من الاحتجاجات الاجتماعية في الصيف الماضي، والتي شكّلت أقلية ضمن خيام الطبقة الوسطى. فغالبية سكان أحياء الضائقة اليهودية لم يجرأوا على الانضمام لهذه الاحتجاجات، وغالباً بسبب تأثير اليمين الذي اعتبر هذه الاحتجاجات "يسارية". كما خشى البعض، ممن ما زال يملك مسكناً، من المشاركة في خيام معدومي المسكن والتضامن معهم. السؤال الاجتماعي الحاسم الذي يطرح نفسه: مع من سيتضامن المضطهّدون (بفتح الهاء)، هل مع مضطهديهم الذين ما زالوا، بنظرهم، يمثلون واقع الحياة المراد، والرفاهية والأمن الاجتماعي والعام، أم مع المستضعفين الذين يمثلون الواقع المستقبلي بما فيه من تهديد؟

ثمة سؤال مهم آخر يتعلق بموقع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في الاحتجاجات الاجتماعية. فمعظم القضايا التي تناولتها حركة الاحتجاج ليست ذات صلة بالنسبة لهم. فغالبية المواطنين الفلسطينيين لا يستطيعون الحصول على تصاريح للبناء، ويعانون من التمييز في مجال التخطيط، ولم تُخصص لهم مشاريع إسكان شعبي، باستثناء

صحيح، ثمة تخوُّف كبير ولا يجب تجاهله. التخوُّف من أن يتم استغلال الاحتجاجات، وتحويلها حسب التقاليد الصهيونية القديمة، إلى موجة جديدة من الكولونيالية، إما عن طريق البناء المكثف في المستوطنات في الضفة الغربية، أو عن طريق البناء اليهودي في النقب واستمرار عمليات النهب الجارية ضد عشرات آلاف العرب البدو في القرى غير المعترف بها. عملياً، فهذا ما يحدث الآن في المدن المختلطة الفقيرة (اللد، الرملة، يافا وعكا)، حيث نشهد منذ عدة سنوات عمليات إسكان اليهود من الطبقات الوسطى والدنيا على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين.

الفرضيات الصهيونية الأساسية، وأن تنسخ نفس التراتبية الصهيونية القائلة بالتفوق الثقافي للطبقات الوسطى الأشكنازية. بل من المتوقع استغلال الاحتجاجات للتلاحم القومي اليهودي الحصري ضد الاستقطاب والتفكك الاجتماعي النيو-ليبرالي. وهذا على خلاف الصيف الأخير، حيث استطاع البعض، ورغم شعار "الشعب يريد عدالة الاجتماعية" الموجه للشعب اليهودي فقط، استطاع توسيع مفهوم "الشعب" ليشمل جميع مواطني الدولة. حتى في هذه الحالة، فإن مجرد الاحتجاج الديمقراطي، ومجرد رفع مطب العدالة الاجتماعية واستعمال المفاهيم المدنية، مجرد هذه الأمور تفتح الامكانيات وتغيّر المواقف السياسية العالقة التي كانت تحت سيطرة اليمين والمركز الصهيوني خلال العقد الأخير. فكل من يتطلع إلى إحداث تغيير سياسي في هذا الواقع الصعب، وليس فقط النظر إليه من بعيد وانتقاد نواقصه، يعتبر كل تحرك في الرأي العام أمراً مباركاً. من جهة أخرى، هنالك عدة أسباب جيدة للافتراض أنه في هذه المرة سيكون وزن نوعي أكبر للطبقات الاجتماعية الهامشية. وأن نقطة الانطلاق ستكون أفضل، وخاصة مع بدء تشكل قيادات جديدة، وعلى ضوء تشكل علاقات جديدة بين المجموعات؛ علاقات تتجاوز التعريفات التي تقسم المجتمع الإسرائيلي، وتبصرات أكثر نقدية من ذي قبل.

ليس من المتوقع أن تتحرر الجماهير اليهودية الشرقية المضطهدة والفقيرة، أسيرة اليمين وحركة شاس، في لحظة واحدة من الأسر السياسي، وأن تتحول لذوات حرة تناضل من أجل ذاتها، وأن تصبح حليفة محتملة لمن اعتادوا على اعتبارها عدوهم. لكن هذه السيرة قد تتحول من سيرة محلية صغيرة ومتفرقة، إلى سيرة أكثر أهمية وذات وزن سياسي في معادلة القوى الإسرائيلية.

المدن المختلطة. وفي هذا النضال الذي تمحور حول استرجاع الحقوق التي أُخذت، من الصعب إشراك من لم يتمتع أصلاً بهذه الحقوق. على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى نجاحنا في إقامة "كتلة الأطراف الاجتماعية"، وهي نوع من التحالف والشاركة بين مجموعات سكانية يهودية وعربية، والتي قامت على أساس مطالب اجتماعية كونية مشتركة، وعلى قاعدة الاعتراف المشترك بوجودها على هامش أجندة النخب الحاكمة. تواصل هذه «الكتلة» اجتماعاتها وتنظيم مظاهرات بمشاركة المئات، وخاصة من معدومي المسكن والمهدين بالإخلاء أو هدم منازلهم، من اليهود والفلسطينيين سكان إسرائيل. حول مطلب الحق في المسكن للجميع تشكل الترابط ليس فقط بين فلسطينيين من يافا وبين يهود من أحياء الضائقة، بل بين العرب من سكان قرية العراقيب، التي هدمت عدة مرات من قبل السلطات الإسرائيلية، وبين مجموعات يهودية تصارع ضد إخلائها من مساكنها. كما تمت عدة لقاءات ضمن هذه الأطر، في «بيت الشعب» في تل أبيب، وفي «همعبراه» في القدس، بمشاركة ممثلي «كفار شاليم» وحي «دهمش» الذين يناضلون ضد الإخلاء والسلب، وبين نساء فلسطينيات ونساء يهوديات يتهددهن خطر الإخلاء والهدم. تشكل هذه اللقاءات المشتركة، التي ما زالت هامشية لكنها آخذة في التوسع، فرصة لتغيير اجتماعي وسياسي مهم وعميق. وما زالت هذه اللقاءات مستمرة على الرغم من الصعوبات وجميع محاولات المؤسسة وتخوفات من تسيطر عليهم العقيدة الصهيونية «فرق تسد».

ثمة احتمال كبير بتجدد الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل خلال أشهر الربيع القريبة. وفي حال حدوث ذلك، من المتوقع أن تبرز التعقيدات والتناقضات التي حاولت الإشارة إليها.

كما من المتوقع أن تتمحور الاحتجاجات في غالبيتها في حدود

صحيح، ثمة تخوّف كبير ولا يجب تجاهله. التخوّف من أن يتم استغلال الاحتجاجات، وتحويلها حسب التقاليد الصهيونية القديمة، إلى موجة جديدة من الكولونيالية، إما عن طريق البناء المكثّف في المستوطنات في الضفة الغربية، أو عن طريق البناء اليهودي في النقب واستمرار عمليات النهب الجارية ضد عشرات آلاف العرب البدو في القرى غير المعترف بها. عملياً، فهذا ما يحدث الآن في المدن المختلطة الفقيرة (اللد، الرملة، يافا وعكا)، حيث نشهد منذ عدة سنوات عمليات إسكان اليهود من الطبقات الوسطى والدنيا على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين.

من الناحية السياسية، وكما في الماضي، في الأزمات وفي ظل غياب الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي، لا يستبعد أن يبادر كل من بنيامين نتنياهو وإيهود باراك إلى الحرب كوسيلة لتوحيد الرأي العام

اليهودي ولكسب التأييد للحكومة. السؤال: هل سينجح هذه المرة أيضاً القسم الأعظم من حركة الاحتجاج في اكتشاف محاولة ثنيهم عن الاحتجاجات بواسطة افتعال الحروب، تماماً كما حاول نتنياهو في نهاية الصيف الماضي من خلال التصعيد في غزة؟. سؤال سيقى مفتوحاً. ليس أمامنا طريق لمواجهة هذه التخوّفات الشرعية سوى المشاركة في الاحتجاجات الاجتماعية، ومحاولة التأثير على مضامينها، جهتها ومشاركتها. نحن نعرف القيود التي تفرضها المؤسسة الصهيونية، لذلك ليس من الحكمة تعليق آمال مفرطة على هذا النضال. فنحن لسنا أمام ثورة ستقلب إسرائيل رأساً على عقب. لكن تصدعات النظام الصهيوني الرأسمالي جليّة وتنادينا لمحاولة توسيعها، في محاولة لبلورة مستقبل أفضل لأبناء وبنات مجتمعنا من اليهود والفلسطينيين، مستقبل ديمقراطي من العدالة وتصحيح الغبن والرفاهية والكرامة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثمانة]